

تتبعه **فصل** الاى فاضلا عن مقدار الجزية لانها مبنية على الاباحة
والجزية على التملك وتعمل ذلك ثلاثة ايام فاقال ويذكر عدد الضمان
رجلا وسبب لانه اتفق للفرق واقطع للنزاع بان يشترط ذلك على كل واحد منهم
او على الجميع كان يقول وتضمنون في حال سنه الزمسه وبعينون فيها
بينهم او يتخالف بعضهم عن بعض ويذكر لمنزلتهم لليسه وفاضل مسان وجنط عام
وادم وقدرهما الكسنا ويذكر العلف للارباب ولا يشترط ذلك منسك والاقدر
وتعمل على كين وضوء بحسب العاده الا الشعيير وضوء كالقول ان ذلك فيقدره
ولو كان لو احد ووايه ولم يعين عدد منها لم يعمل له الا واحدة على النص والاصلا
في ذلك ما روى البيهقي **انه صلى الله عليه وسلم** صالح اهل ايله على ثلاثه ايام
دينا وكفون ثلاثه ايامه رجالا وعلميه صيافة من جردهم من المسلمين وروى الشيخان
خبر الضيفه ثلاثه ايام وليكن الميزان بحيث يد في الحر والبرد والركن الرابع
العاق وشروط فيه كونه اماما يعقد بنفسه او بنايئه فلا يصح عقد جان غيره
لانها الامور الكليه فيحتاج الى نظر واجتهاد ولكن لا يفتن الله عقوده بالبيعه
ما منه وعليه اجابتهم اذا طلبوا ومن ادخل في حياهم ومكيدتهم فان
خاف ذلك كان يكون الطالب حاسوسا يضاف نثره لم يجبههم والاصلا في ذلك
خبر مسلم عن بريد كان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** اذا امر امرا
على جيش او سرية او صاع الى ان قال فانهم ابوا فاسألهم الجزية فان ابوا فاقبل
منهم ولو عندهم وبسببني الاسير اذا طلب عقد بها فلا يجب تقريه بها ولكن
الحامس المكان ويشترط فيه قبولهم للتقريب فيجمع كامن ولو ذمها فامنه الحار
وهي ملة والمدينه واليهامة وطرق الثلاثه وقراها كالتالي ملكه وغير المدينه
فلو حله بغيره لذن الامام اضربه منه وعزوه ان كان كالمها التجريم واليونان
له في ذلوله الى ان خبر صرم ملة الامصحة لدا رساله وخارده فيها الدم
حاجبه فان لم يكن فيها كبير حاجه لم ياذن له الا بشرط احد ثقتي من مناصها كالعشر
والاقيم فيه بعد الاذن له الاثلاثه ايام فلي قام في موضع ثلاثه ايام ثم انتقال
الامر عن يمينها مسافه القصر وهكذا فلامنع فان مرض فيه وشق تقلاه منه او ضيق

منه موته

منه موته تترك مراعات الاخط الضروريات فان مات عليه وشق تقلاه منه
دفن فيه للضروره نعم الحرف لا يجب دفنه ولا يدعى صرم ملة ولو لم يكن له لقيه
نفاقا لا يقرب السيد الحرام والمداد جميع الحرف لقيه تعالى وان ضفته على اى فتر اعفهم
من الحرف وانقطاع ما كان له يندوهم من الكاسب فسوق بتعيين الله من فضله ومعلق
ان الجلب انما يجب للبلدة الا الا للمسيح نفسه والمعنى في ذلك انهم ارضوا النبي **صلى**
الله عليه وسلم منه فحوشوا بالذم من رضوه في حاله فان كان رسول الله
اليه الامام بنفسه او نايبه ليمعه فان مرض اضربه منه وان هيز موته فان مات
فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه نبشوا وضربه منه الى الحلال بقاء جيفته فيه انشد من
ذلوله حيا ولا يري هذا الكلمه وصر المدينه لاحتصاص صرم ملة بالناسك ووثبت انه
صلى الله عليه وسلم ادخل الكفار مسجده وكان ذلك بغير نزول
براهه **ويتضمن عقد الزمه** اى الجزية المشتمل على هذه الاركان الخمسه وقد
قال البلعيني نفس العقد مشتمل الايجاب والقبول والتقدير لما وضو للموجب والمقابله
يجعل متضمنا لقبال الاركان ثم بين ما تضمنه بقوله **اربعه اشياء** الاول
ان يعود والجزية عن يد اى ذلك **وصغار** اى اصغار وامشدة على البراءة
ان يقات عليه بما يعتقده ويضرب الا حمله قاله في الزوايد فتوح حذ برفق كساير
الذين لو يلق في الصغار المذكور في ابيته ان يجرى عليه الحقة بما لا يعتقده حمله كاقصوه
الاحباب بذلك وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الحافر ويحط على راسه وفي ظهره
ويضع الجزية في اليدان ويقبض الاخذ بيته ويضرب له راسه ويحجمه بالحد
بين الماضر والاذن مردود بان هذه الهيئة باطله ودعى استجابها او يجرى
انشد بطلان اول بيتان **النبي صلى الله عليه وسلم** ولا احد امن الخلفاء
الراشدين فقال شيئا منها والثاني **ان تجرى عليهم اصحاب الاسلام** وغير
العباد من صفوة الامم في المعاملات وخزامة المتلفات وكذا ما يقتضيه
تجربه كل من انا السرقة دون ما لا يعتقده ذلك كسب الزواجر الحسن وانما وجب
التعرض لذلك في الايجاب لانه الجزية مع الانتقاد والاستسلام كالمعنى عن التجريب
يجب التعرض له كالتن في البيع والاجرة في الاجارة وعلا في حرم الرجال ولما المراد